

في خطوة منها لتفادي تعويضها، راسلت شركات التأمين زبائنًا من الشركات والمقاولات، معلنة أن الأضرار المترتبة عن الأمطار الأخيرة هي كوارث طبيعية نظير الزلازل وغيرها وبالتالي فلا مجال للحديث عن تعويضات مالم تكن متضمنة في العقود الموقعة بينها.

تعتبر الفيضانات كارثة طبيعية

لا تستلزم تعويضا

## شركات التأمين ترفض تعويض الشركات عن خسائر الفيضانات

وتسبب بعد ذلك في تضرر المقاولات، لكن المشكل هو أن الشركات لا تقوم دائما بالوفاء بالتزاماتها كما حصل العام الماضي بمدينة طنجة التي عرفت أمطارا غزيرة.

وعن الخطوة التي سيتخذونها كفاعلين صناعيين ضد شركات التأمين، قال الماحي، إن جمعيته التي تضم حوالي 600 مقاولا ستقوم خلال الأسبوع الجاري بدراسة الوضع، وهي الآن تنتظر انتهاء المعامل من إحصاء خسائرها، قبل أن تتخذ الإجراء المناسب، مشيرا في نفس الوقت إلى أن المشكل لا يتعلق فقط بالأضرار التي تسببت فيها المياه ولكن في الوقت الضائع الذي تسبب فيه انقطاع التيار الكهربائي، للشركات المتضررة، خصوصا تلك المرتبطة بالتزامات مع زبائن بالخارج.

وفيما يتعلق بحجم الخسائر التي تكبدتها العديد من المقاولات الصناعية، قال الماحي أنه من الصعب حاليا إعطاء جرد بحجمها إذ أن العديد من المعامل منمكة حاليا في إحصاء الخسائر، فيما أشارت مصادر أخرى بالحي الصناعي بالبرنوصي إلى أن هناك أكثر من 100 مقاولا من بين 600 مقاولا متواجدة بالحي، تكبدت خسائر جسيمة، قدرتها بحوالي 3 إلى 5 ملايين درهم، لذلك لن يقل حجم الخسائر بالبرنوصي عن 300 مليون درهم على الأقل، وقس على ذلك في مناطق أخرى من المملكة، يضيف هذا المصدر.



من مخلفات الأمطار الأخيرة وتأثيرها على إنتاج إحدى الشركات

الكوارث، فإذا كانت الشركات الكبرى تؤمن على الكوارث، الذي هو بالمناسبة جار به العمل بين المقاولات وشركات التأمين، فإن المشكل يطرح بشكل أكبر وسط الشركات الصغرى والمتوسطة، التي تمثل أغلبية النسيج الصناعي الوطني، حيث إن غالبيتها لا تقوم بالتأمين على الكوارث.

وعن التأويل الذي خرجت به شركات التأمين قال الماحي إن هناك بندا متضمن في عقود التأمين ويتعلق بـ«خسائر الماء» هذا البند ينص على تعويض كل شركة تضررت من جراء عطب مس المجاري أو الواد الحار

كان حريا بهذه الأخيرة، العمل على تحميل المسؤولية للشركات المكلفة بالتطهير وتوزيع الماء والكهرباء، فحجم الأمطار التي تساقطت به ليست هي المسؤولة عن ما حدث وإنما هي البنيات التحتية الهشة وكذلك عدم اتخاذ الاحتياطات الكافية لمواجهة الأمطار.

نفس الطرح ذهب إليه الحاج الماحي رئيس جمعية الفاعلين الاقتصاديين بالمناطق الصناعية «أزدهار» بالبرنوصي، الذي أوضح للجريدة أن الأمطار الأخيرة غير مألوفة وبالتالي، فإن أصل المشكل، هو تواصلتي بالدرجة الأولى، لحث الشركات على تأمين

كابوس آخر يجثم على صدور أرباب المقاولات المتضررة لينضاف إلى الأمطار الطوفانية التي شهدتها جل مدن المملكة، خلال بداية الأسبوع الماضي. ذلك أن شركات التأمين المتعاقدة معها، تنصلت من مسؤولياتها، وأرسلت إلى هذه المقاولات المنمكة حاليا في إنقاذ ما يمكن إنقاذه وإحصاء الخسائر، ما يفيد أن الأمطار الأخيرة هي كارثة طبيعية وبالتالي لا مجال للتعويض عليها.

خطوة شركات التأمين الاستباقية، تهدف من ورائها إلى تجنب دفع تعويض إلى المقاولات المتضررة، مستندة في ذلك إلى ما يعرف بـ«القوة القاهرة» وهو ما يعني بكل وضوح، إعطاء الأمطار المتهاطلة في الأسبوع الماضي، بمثابة كارثة لا يمكن توقعها، إسوة بالزلازل وغيرها.

لكن في مقابل ذلك، اعتبر أحد القانونيين المتفرسين بالدار البيضاء في تصريح للجريدة، أن قراءة شركات التأمين للنانلة غير مبرر قانونيا، ذلك أنه إذا كانت «القوة القاهرة» غير متوقعة، فإن الأمطار على العكس من ذلك، أصبح بالإمكان التنبؤ بها وبالكميات المتساقطة، وكذلك المدة التي تستغرقها، في الوقت الذي تعرف دول أخرى، لكن دون أن تخلف أضرارا مماثلة.

لذلك، فـ«تخريجة» شركات التأمين، حسب هذا الخبير القانوني، ماهي إلا تأويل، يروم تجنب تحديد من هو المسؤول الحقيقي عن هذه الوضعية الكارثية، في الوقت الذي